المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الرقم   Date .... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٢٤٤٠ ف ١٩٠٢/٤
العنوان مجيب الندا إلى شرح قطر الندى
المؤلف عبد الله بن أحمد الفاكهي
تاريخ النسخ الثالث عشر الهجري
اسم الناسخ
عدد الأوراق ٢٢ق ٢١×١٥ سم
ملاحظات ٤١٥
٢٠ف

هذا من شرح القطر للفاكهي رحمه الله

خبر لفظ الواحد لا يقال الايجاز اولى اذا تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقتان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله مع خبره خبر الما قبله وهكذا الي ان تخبر عن الاول بتاليه مع بعده وتضيف غير الاول الي ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم والمعني اب اخ خال عم زيد قايم والاخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير لها اخر الاول وتال لمتلوه نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعني الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له في المعني فحقه ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما جوازا نحو في الدار زيد او وجوبا بان يكون صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام وذلك نحو اين زيد اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقديمه دفعا للالباس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معني نحو انما قام زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدا علي بعض متعلق الخبر نحو علي التمرة مثلها زبدا او علي مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملي عين حبيبها اذ لو اخر لزم عود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة ويحذف كل من المبتدا او الخبر جوازا للعلم به وقد اجتمع كل منهما وبقاء الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا محذوف اي انتم قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مسندا او كونه مضافا فيما

حذف

اولي قال الواسطي الاولي كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال
العبدي الاولي الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل وفي المحذوف نحو زيد
وعمرو قايم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا
ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت
بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبيس موخرا عنهما كنعم الرجل زيد اذا قدر
خبرا او بما يدل على القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جي به بدلا
من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه
بقوله وبجب اي الحذف في الخبر في اربع مسايل الاولي والثانية قبل
جوابي لولا الامتناعيه الداله على امتناع الثاني لوجود الاول والقسم
الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما كعمرك وايم الله
وامانة الله بخلاف غيره نحو عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب
بعده فهذا النحو فيه للاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاولي
ان تعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم
يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود
فان تعلق على نسبة الخبر الي المبتدا جاز الحذف ان دل على الخبر دليل ولا وجب
ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة والثالثة قبل
الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها ان يكون المبتدا مصدرا عاملا
في مفسر صاحب الحال كما سياتي او مضافا الي المصدر المذكور نحو اكثر شربي
السويق ملتوتا او الي موول به نحو اخطب ما يكون الامير قايما ويجوز تقديم
هذه الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله
لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الي اخره

الصالح

الصالح جعلها خبرا للمبتدا اذ الرفع فيه واجب كضربي زيدا شديد واما قولهم حكمك
مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ والرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة في معني
المصاحبة بان يكون نصا في المعية كما سياتي فان لم يكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت
الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع
يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معني الاقتران والاصطحاب واشار الي امثلة
ما تقدم من المسايل الاربعة على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله نحو لولا انتم لكنا
مومنين فانتم مبتدا والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهذا كما تري
مما تعلق فيه الامتناع على النسبة كما تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل جائز لا واجب وقد
فالاولي التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف وجوبا لانه معلوم بمقتضى
لولا اذ هي داله على الامتناع لوجود والمذكور على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده
هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده منع من الاتيان فصح الحذف
لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن فعمرك مبتدا والخبر
اي قسمي لعمرك به ولسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش
زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة ونحو ضربي زيدا قايما فضربي
مبتدا وهو مصدر عامل في زيد النصب وقايما حال من الضمير المستكن في كان المحذوف
وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان او اذ كان قايما فحذف حاصل الذي هو
الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان
الخبر وصف في المعني والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب
خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القايم فلما
التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ونحو كل رجل وضيعته بالضاد

المعجمة والمثناه التحتية وهي الحرفة سميت بذلك لانها اذا ارلها ضاعت فيلون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدا او رجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع

باب في ذكر ما نسخ المبتدا والخبر **النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع** من حيث العمل احدها ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر احد من النسخ وهو لغة الازالة وبدا بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس** وفي معنى صار اض ورجع وعاد واستحال وحال وراح وتحول الثاني ما يعمله بشرط تقدم نفي او نهي او دعا وهو اربعه **مازال** ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال **ومافتي ومانفك ومابرح** وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتو وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا اذا الا صل لا تفتو ولا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعا قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو **دام** لا غير كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم تتقدم ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت

لم

متعرض

اي الاعمال وهو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاعمال حملا على اخواتها وقد روي بهما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال في شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالغا فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج به الحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن ويحتملها قوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر وليس للكاف تقدرها كافة لان يوجب نصب كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي لما الكافة وهو غير ظاهر **كان المكسورة** اي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال كونها **مخففة** من الثقيلة لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسما وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا اهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سياتي لئلا يوهم كونها نافية **واما لكن** اذا كانت مخففة من الثقيلة **فتهمل** وجوبا لزوال اختصاصها بالاسما بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب **واما ان** المفتوحة اذا خففت **فتعمل** وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اي المفتوحة اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية **ولكن يجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان** تبع في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل جوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والاوضح **وكون خبرها جملة** اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل

لانه قال وغيره وصلها ... مع اعمالها وقد يبقى العمل

يجب

حيث لم يذكر للاسم واما في الصور فلا شي مما تقدم كقوله فانك ربيع وغيث مريع ٭ وانك هناك تكون الثمالا ٭ وكون الجملة مفصولة من أن ان بديت بفعل متصرف غير دعا اما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقوله ٭ فاعلم فعلم المرء ينفعه ٭ أنْ سوف ياتي كلما قدِرا ٭ او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون علموا ان لن نحصوه احسب ان لم يره احد او لو الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم وقل من ذكرها من النحاه وربما جا ذلك بلا فصل كقوله ٭ علموا ان يوملون فجادوا والملحق الثاني هنا وقيده في الاوضح بلا ولن ولم فاقتضي ذلك انه مقصور على احدها وافهم كلامه ان الجملة ان بديت باسم او فعل جامد او دعاي لم تحتج الي فاصل بينها وبين ان واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعي والخامسة ان غضب الله عليها في قراه بعضهم واما كان اذا خففت فتعمل وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها علي ان المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضميرا ولا محذوفا بل يجوز اظهاره كما قال وتقل ذكر اسمها في اللفظ كقوله ٭ كان طبية تعطوا الي وارق السلم ٭ في رواية نصب طبية ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا منها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن بالامس او قد نحو ٭ فحذ ورها كان قد الما ٭ فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم تحتج الي فاصل كقوله ٭ وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان ٭ ويروي كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل ان خفف من هذه الاحرف علي ثلاثة اقسام قسم يجوز الغاوه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاوه وهو لكن وقسم يمتنع الغاوه وهو ان المفتوحة وكان الملحقة بها وهذه الاحرف لا يتوسطه حرمتهن بينهن وبين اسمايهن لضعفهن في العمل بعدم تصرفهن وان عملهن عمل الا انما وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك بل لا يفهم بالاولي الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا و

بخلافه ومنها انها تكون غير مجاريه للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية في الثلاثي كحسن وظريف ومجارية له نحو طاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح نصب في نحو زيد انا ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها لو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها اي منه فلا زيد حسن عمرا كما يقال زيد حسن عمرا فلا تقتضي كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذه من فعل لازم وقد جرت علي الاسم فلا تقتضي حينيذ الا ضميره او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اد عملها في الظرف وعديله بما فيها من معني الفعل ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به ولا يرعي له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دايما وانها تومث بالالف وتخالف فعلها في مع قصوره وتجوز اضافتها الي فاعلها معني من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل علي خلاف منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبه لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان يرفع علي الفاعلية باتفاق بعد اخلايها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او علي الابدال عند بعضهم من الضمير فيها وثانيها ان ينصب علي التمييز او الشبيه بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة وثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن

يقال

علي

وجه او مضاف للمجرد منها كالحسن وجه اب او مضاف لضمير الموصوف كالحسن
وجهه او المضاف لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال لشي من
ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان
الخفض ناشي عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشي الى نفسه اذ النعت
عين موصوفها في المعنى وغير منصوبها وان علمت ان الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها ست وثلاثون صورة
لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست
حالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها له ايضا ست حالات لانه
اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير كوجهه او المضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف للمجرد منهما
كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها
الاربع التي استثنيت والبقية جائزة الا ان منها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح
اربع صور والضعيف ست والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات
السابع منها **اسم التفضيل** واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه **وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة** لصاحبها على غيره في
اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل سوا صيغ من فعل لازم
كاكرم ام من متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما
اخير واشر وخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد جا على القياس واما قوله
وحب شي الى الانسان ما منعا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب
كما سياتي في بابه **ويستعمل** ولو تقديرا اجازة للمفضل عليه اذا جرد من ال
والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لابتدا الغاية ارتفاعا وانحطاطا

او للمجاوزة

او للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمهما معا على اسم
التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى استفهام فيجب نحو ممن انت افضل
ومن غلام من انت اجمل **وهو مضاف للنكرة** مطابقة للمفضل وجوبا **فيفرد**
ويذكر في هذه الحالة والتي قبلها وجوبا وان كان المفضل خلاف ذلك
فتقول في الحالة الاولى زيد او هند او الزيدان والهندان او الزيدون او
الهندات افضل من عمرو واما قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها فمؤول
او لم يقصد حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين
والهندات افضل نسا واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير
اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر **و** يستعمل مقرونا **بال فيطابق**
وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل **و** مضافا **للمعرفة فوجهان** اي المطابقة
اجراء له مجرى المعرف بال نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرد
نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل
غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس عليه خلافا للمبرد وفي هذه الحالة واللتين
قبلها لا يستعمل من واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف **ولا ينصب** المفعول
له ولا معه ولا المطلق ولا **المفعول به** على الاصح **مطلقا** اي سوا كان ظاهرا
ام غيره لم يصل اليه باللام كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف او بالباء كالله
اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الاخر بفعل

مقد وكزيد الس الفقرا الثياب اي يلبسونهم الثياب واجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اول بما
لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الراي حسن فينتصب حين التاويل كما
انه يضاف حينيذ الى ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة
وكانه اذا صح الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من
حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع
في الغالب اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه الا في مسيلة
الكحل فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان
يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسيلة بمسيلة
الكحل وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما
للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد تحذف الضمير الثاني وتدخل من
اما على الظاهر اي من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذي المحل نحو من زيد
ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدا وافعل
خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة
حكاها سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب

باب التوابع

وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد
غير خبر واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما
تقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل
فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز
الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا يقدم عليه كما يفهمه قوله

يتبع

يتبع ما قبله في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل
ومن فصل في التوكيد جعلها ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا
والاولى ان يبتدا منها بالنعت ثم بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق
بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل
احدها النعت ويراد به الوصف والصفة وهو التابع هذا كالجنس المشتق
او المؤول به اخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فقوله المباين
للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل والمفعول والتفضيل
والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسما العارية عن الاشتقاق كاسم
الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب كجاني زيد هذا اي الحاضر ورجل ذو مال
اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية
في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا المصدر الملتزم
افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين المؤولين وذي
وذي عدل عند البصريين وفايدته حقيقيا كان او غيره مخصص لمتبوعه ان كان
نكرة كجاني رجل تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح
له ان كان معرفة كجاني زيد الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف
او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفا او توكيد لما دل عليه متبوعه
نحو ضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربه انها ضربة واحدة لم يفد النعت
الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر وقال بعضهم او تعميم ان الله
يحشر عباده الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام
نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم

او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال للدارات قاضي بلدنا فتقول
رايت قاضيكم اللازم التنقيه وليس هذا للتوضيح لان مراسم به الايضاح للمخاطب
وهي بالعرض في مثال الناظم عاذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم
اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لاتجرد المثال عليه والنعت من حيث
يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثه الرفع والنصب
والجر وواحد من التعريف والتنكير سوا رفع ضميرا ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة
بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما
ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا او يجب في النعت ان يكون مساويا
لمتبوعه في التعريف او دونه فنمر بالرجل اخيك ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا
عايدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في مررت برجل
حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد
من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع تكسير بدليل امع ما مر مطابقته في اربعة
من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره
كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيثه كرجل
ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة والا اي وان لم يرفع ذلك بان رفع ظاهرا
او ضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله فيفرد
لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين
قايمة امهما وبرجال قام اباوهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينيذ سببيا
نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد في
ولهذا قال الالفيه ... بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه
على الافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا تعود اغلمانه في

اللغة

يجري

اللغة الفصحى وقيل افراده افصح ارجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا
او مثنى ثم على افراده باتفاق قاعدون غلمانه يجمعه جمع سلامه وهو ضعيف لانه
خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تعددت عن التبعية المعلوم
موصوفها بدونها حقيقة او ادعا بان ينزل منزلة المعلوم لامر ما رفعا بتقدير
هو في حال النصب والجر ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره
اعني في نعت التوضيح اما مدح في المدح او ذم في الذم او ارحم في الترحم
او غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح
والتخصيص واذا جرت الصفة على مشاربه او كانت للتوكيد او ملتزمه للذكر
كالحال العفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق حينيذ
بين تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما
عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله
رفعا الى اخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وحمله الصفة المقطوعة
مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذا القطع مقتض للاستيناف فايدة اعلم ان
الاسما في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم
الفعل وكالضمير ولو لغايب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره
لم ينعت ولانه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القايل
اضمرت في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا يوصف • وصفت ما اضمرت
يوماله • فقال لي المضمر لا يوصف • وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت
لازالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم
الاشارة ونعته مصحوب ال وقسم ينعت به ولا ينعت وهو اي كمررت برجل
اي رجل والثاني من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق

مطلب في التوكيد
اثنين في التوكيد

المصدر مراد به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول افصح وعرفه ابن
مالك تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وهو قسمان لانه اما لفظي وهو
اعادة اللفظ الاول او موافقه ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله
اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الي الهيجا بغير سلاح ومنه توكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا في نحو قوله
فاين الي اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس في الحرف نحو قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومنه قوله اجل جيران
كانت ابحث دعائر ويشترط في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما اتصل
به كعجبت منك منك وان زيدا وانه قائم وما ورد بخلاف ذلك شاذ وقال ان
تقول من اين لهم ان التاكيد في مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون
لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف
حيث لا لبس وقد يكون في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو اولى فاولى الاية
فان حصل وجب تركه لصربت زيدا اضربت زيدا اذ لو جي به لتوهم تكرار
الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة وليس منه ما كرر في قوله
تعالى دكا دكا لانه لم يؤت به للتاكيد اذ مراده غير مورد الاول وانما
هو منصوب على الحال والمعني مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا
وهو ظاهر قول الزمخشري في قوله صفا صفا لما مر بل على الحال ايضا
اي مصطفين او ذو صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيهما ذكر توكيد وعليه كثير
من النحاة وجرى عليه في المسند وذي دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب
بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال
ونظيره في الخبر هذا حلو حامض او معنوي تميم قوله لفظي وهو قسمان ما

مايقرر

ما يقدر امر المتبوع في النسبة بان يدفع توهم الاسناد الي غيره وما يقدر امره
في الشمول بان يدفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون بالنفس
والعين كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد نحو جاء زيد لاحتمل **لا**
ان الجائي خبره او مقاله بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال
مما ظاهره الحقيقة ويلون العين موحدا عنها اي النفس وجوبا ان اجتمعا
في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشي والعين
مستعارة في التعبير عن الجملة ويجمعان جمع قلة على افعل بضم العين مع غير
المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين راجح ويليه
الافراد تقول جا الزيدان او زيد وعمرو انفسهما واعينهما وجا الزيدون
او زيد وعمرو وبكر انفسهم واعينهم وجات الهندات انفسهن واعينهن
ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد
توكيده بمنفصل يطابق للمؤكد كزيد جا هو نفسه والزيدان جاا هما انفسهما وعلم
مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جا الزيدان نفسهما
او انفسهما وانما كان نفسهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين
فيما هو كالشي الواحد وعدل الي الجمع لان التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني
يكون بكل وكذا بجميع وعامة واسقطها الغرابة التوكيد بهما بغير المثنى من مفرد
او جمع ولكن انما يؤكد بها ان تجزء الغير اي ان كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه
اما بنفسه كجا القوم كلهم او جميعهم او عامتهم اما او بعامله كبعت العبد كله
او جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع
الخصوص اشترط فيه ما ذكر ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرتفع بالتوكيد
ويكون بكلا وكلتا له اي للمثنى ان صح وقوع المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض

بالكل نحو الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المولد بهما
ويحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم
صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع
جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع المتقول وعن الجمهور الجواز وعليه
ان مالك محتجين بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند
الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل
الجمع وكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك نحو جاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد
كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يتصل وجوبا بالضمير مطابق للمؤكد افرادا وتثنية
وجمعا تذكيرا وتانيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا واما نحو قوله
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي كاملين في الحسن كما في مررت
بالرجل كل الرجل ويؤتى باجمع للمفرد المذكر وجمعها فجمع اجمع اجمعون وجمع جمعاء جمع
ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد
نحو الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع
والظاهر ان التوكيد بعد كل توكيد بالمرادف ورسم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين اذ الاغوا لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم
من كلامه ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة
واما اجمع فصرح في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثلها جمعا وتتمة
الذو بعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعدها اكتعا فبصعا فبتعا وشذ مجي
ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع اجمع تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب
ولا

ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال وبخلاف النعوت
المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر فيجوز ان تتعاطف لاختلاف
معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية ولا يجوز تعاطف المؤكدات
بل يورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معانيها اما معناها فتنزلت منزلة
الشي الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدا بالمفرد
فالظرف فالجملة ولا ان يتبعن نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف
بالاضافة وبدر قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه في الاوضح
وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت
شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند
في السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها ومن الوارد قول عائشة رضي
الله عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان
تحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما
في البيت ومن انشد مكان حول نقد حرفه قاله في الاوضح والثالث منها عطف
البيان اي معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على
نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة
او مخصص له ان كان نكرة كالنعت لكنه يخالف له في انه جامد غير مؤول بمشتق
وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص بقية
التوابع غير النعت وبما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة اشيا
تقدمت في النعت كاقسم بالله ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر
لايضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف وهذا الخاتم حديد

نحو زيد عطف بيان لحاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم
كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون في النكرات
ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز
محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض
النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يعين غيره ويعرب بدل كل من كل
لما فيه من تقدير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد
ان لم يمتنع الاستغناء عنه او احلاله محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف
بيان نحو هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدا
وكقوله اي الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف
المعرف والمقرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم
وقوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا بعيد سمة
ونوفلا عطف بيان على اخوينا لا بدل لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف
النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد
الحارث ويايها الرجل زيد وخالدا افضل الناس الرجال والنساء تنبيه تعين عطف
البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال
المصنف في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون
في الاوائل وقد اجازوا في انك انت لكون انت توكيدا ولكونه بدلا مع انه لا يجوز
ان انت والرابع منها عطف النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال
نسقت الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع

بلغ

بتوسط

٣

بتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع احد الحروف الاتية ثم العطف اما على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف او على المحل وله شروط
ثلاثة ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في
اللفظ فقط وفي المعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام وما
يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون بالواو
لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا يفيد ترتيبا ولا معية فيعطف الشيء على
مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد
وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجيئها للمعية
اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة
من حيث انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احدا وعشرين حكما تختص
بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها لطولها بالمطولات والفاء للجمع في
الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري والترتيب الذكري يكون هذا في عطف مفصل
على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية والتعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لانه في كل شيء بحسبه تقول
قام زيد فعمرو اذا اعقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم
يقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة
الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها
باسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه فمضت مدة

بالكل نحو الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما
ويحتمل انه اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم
صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع
جاء زيد كله لعدم الفايدة هذا ما ذهب اليه جمع المتقول وعن الجمهور الجواز وعليه
ان مالك محتجين بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند
الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل
الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك نحو جا زيد وبكر وعمرو كلهم وجا زيد وخالد
كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يتصل وجوبا الضمير مطابق للمؤكد افرادا وتثنية
وجمعا تذكيرا وتانيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا واما نحو قوله
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي كاملين في الحسن كما في مررت
بالرجل كل الرجل ويؤتى باجمع للمفرد المذكر وجمعا لجمع اجمع اجمعون وجمع جماع
ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد
نحو الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع
والظاهر ان التوكيد بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين اذ الاغوا لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم
من كلامه ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة
واما اجمع فصرح في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثلها جماعته
الذو ابعد اجمع باكتع نابسع نابتع وبعد جمعا كتعا بصعا بتعا وشذ في
ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع اجمع تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب
وله

ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال وبخلاف النعوت
المتعددة لواحد نحو جا زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف
معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية ولا يجوز تتعاطف المؤكدات
بل يورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد مغايرتها معناها فنزلت منزلة
الشي الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدا بالمفرد
فالظرف فالجملة ولا ان يتبعن نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف
بالاضافة وبدر قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب باليت عدة حول كله رجب
واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه في الاوضح
وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت
شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند
في السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها ومن الوارد قول عايشة رضي
الله عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان
تحصل الفايدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما
في البيت ومن انشد مكان حول نفد حرفه قاله في الاوضح والثالث منها عطف
البيان اي معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على
نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة
او مخصص له ان كان نكرة كالنعت لكنه تخالف له في انه جامد غير مؤول بمشتق
وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص بقية
التوابع غير النعت وبما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة اشيا
تقدمت في النعت كاقسم بالله ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكره
لايضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف وهذا خاتم حديث

نحو يد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم
كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون في النكرات
ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز
محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض
النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يعين غيره ويعرب بدل كل من كل
لما فيه من تقدير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد
ان لم يمتنع الاستغناء عنه او احلاله محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف
بيان نحو هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدا
وكقوله اي الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف
المعرف والمقرون بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم
وقوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس
ونوفلا عطف بيان على اخوينا لا بدل لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف
النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد
الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال والنسا تنبيه تعين عطف
البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال
المصنف في حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون
في الاوائل وقد اجازوا في انك انت لكون انت توكيدا ولكونه بدلا مع انه لا يجوز
انت انت و الرابع منها عطف النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال
نسقت الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع

بلغ

بتوسط

بتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع احد الحروف الاتية ثم العطف اما على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف او على المحل وله شروط
ثلاثة ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في
اللفظ فقط وهي ثلاثة والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام وما
يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون بالواو
لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا يفيد ترتيبا ولا معية فتعطف الشي على
مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد
وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية
اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة
من حيث انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احد وعشرين حكما تختص
بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها لتعلقها بالمطولات والفاء للجمع في
الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري والترتيب يكون هذا في عطف مفصل
على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية والتعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لانه في كل شي بحسبه تقول
قام زيد فعمرو اذا اعقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم
يقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزوج والولادة
الا مدة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها
باسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى فمعناه فمضت مدة

بجمله او الفا بمعنى ثم وقد تاتي للسبب فيلزمها التعقيب وهو اهو الغالب
على المتوسطة بين الجملة المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بانت
سعاد فقلبي اليوم متبول د وقد تاتي الفا الجزء السببية والربط لا غير نحو ان جئتني
فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا احمل اطلاق قول ابن الحاجب
في اماليه ان الفا السببية لا يلزمها التعقيب وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم
والمهلة اي التراخي في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه
وهدى وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفا
كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية
لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده والتدريج بان ينقضي ما قبلها شيا
فشيا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا
كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها اذ المراد القى
ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها
وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا قال المصنف والضابط ان ما صح استثناؤه
صح دخولها عليه وما لا فلا لا للترتيب فلا يفيده بل هي كالواو والجمع لا كالفا خلافا للزمخشري
لانك تقول حفظت القران حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت ومات كل
اب وام ومن ادعى انها للترتيب فمراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل
التدريج كما صرح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد
واذا عطف بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل
تجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني
وجزم به ورده ابو حيان والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون واو لاحد الشيئين
نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الاشيا نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية مفيدة

بعد

بعد الطلب اما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها او الاباحة نحو
تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها
الاباحة الشرعية لان الكلام في معناها بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة
بحسب العقل او بحسب العرف في اي كان وعند اي قوم كانوا مفيدة بعد الخبر اما نخ
الشك كجاء زيد او بكر او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام
نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه
قوله لنا ثنتان لا بد منها صدور رماح اشرعت او سلاسل قال بعضهم او للاضراب
نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة او كانت
له قدرا فاين تاتي الاولى لا لعطف ما بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي
احد الشيئين او الاشياء نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا
وقراءة ابن محيصن او لم تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها
الدماميني الثانية اذا نهي عن المباح امتنع جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكى
المخبر فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان
كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهاه
عن الجميع وعن احدهما على مقابلة الامر لان الامر كان باخذ احدهما وهذان القولان
جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو وام لطلب التعيين ان وقعت بعد همزة داخلة
على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو واذا كنت عالما باحد
غير لا بعينه وبهذا اجاب بتعيين احدهما لا بنعم ولا بلا لانه معلوم للسائل
وعلامتها صحة الاستغناء عنها باي وتسمى حينئذ متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني
احدهما عن الاخر فتسميتها بذلك لامر خارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة
في افادة الاستفهام وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على

حمله في محل المصدر نحو ما ادري اقام ام قعدت سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت
ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو
ام هل تستوي الظلمات اي بل هي وقد تتضمن ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شا
اي بل اهي شا او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم
المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله لا تعلمون وسميت منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين ما بعدها منقطع عما قبلها وللرد اي رد السلام عن
الخطا في الحكم الى الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر
افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب وامر ونداء نحو زيد كاتب لا شاعر ردا
على من اعتقد اتصال زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي
والابذي ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز
جاني رجل لا زيد بخلاف لا امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على
معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك وللرد عن الخطا في الحكم
لكن وبل واقعتين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليهما
نحو ما جا زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردا على من اعتقد ان
الجائي او المضروب زيد او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم
وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها
نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر
فهي حرف ابتدا للاستدراك وللصرف الحكم عن المتلو بان ينقل الى ما بعدها ويصير
المتلو كانه مسكوت عنه بل واقعة بعد ايجاب وامر نحو جا زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا فيفادهما نقل الحكم بالمجي والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه
ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا
على

على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب
فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف
ذلك تنبيه نحو عطف الفعل على مثله اذا اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ
وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية والعكس والعطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير
المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال الجدي رحمه الله تعالى والشواهد لما
قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح اذ المسيلة ليست قطعية فينبغي
المصير اليه ورفض القياس اذ المجي لغوي والخامس منها البدل وهو تابع مقصود
بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نعت
وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا او بل بعد نفي ولكن
وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان
يدل الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة
الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل
وهو ستة اقسام احدها بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول مفازا
حدايق وجاني زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا وثانيها بدل بعض
من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سوا كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام
اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه مذكور كاكلت الرغيف
نصفه او ثلثه او منه ونحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي منهم فمن بدل من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل
والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به الخاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع

ومنع ادخال ال على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتهما الاضافة ومنه لا تجامع ال كامر
واجازه الاخفش والفارسي وثالثها بدل اشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة
تعلق بغير الكلية والجزئية وامره في الضمير كامر بدل من كل نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب
الاخدود النار اي فيه اذ الاصل نار فيه فنابت ال عن الضمير وشرط صحته امكان فهم
معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا اجمل نحو اعجبني زيد اخوه
بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو اسرجت زيدا دابته لانه
وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وتقدير ورود مثله حمل
على الغلط او نحوه ورابعها اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره
ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشي ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير
ابطال الاول ونقله بعضهم وادعى انما استدلوا به على ثبوته يحمل على اضمار بل وخامسها
بدل غلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر
قال لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع على تروّ وفكر ونفاه بعضهم
مطلقا وادعى انه قطله فلم يجزه وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه
والاكثرين جوازه مطلقا وسادسها بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين
فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل
ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى
قوله نحو بقصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار بالتصدق
بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا عن اللفظ الذي ذكر
غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله او الثاني وسبق اللسان الى الاول

وان

وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب للاخبار بالتصدق
بالدينار لظهور الخطا في القصد الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا
وهذا معنى قوله او الاول وتبين الخطا في قصده والاحسن ان يعطف التابع
في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق تتمة اعلم ان البدل يوافق متبوعه في
واحد من اوجه الاعراب مطلقا ولذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما
ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما [illegible] او قصد به التفصيل
ويخالفه في التعريف والاظهار وضديهما فيبدل [illegible] النكرة والنكرة
من مثلها ومن المعرفة [illegible] ذ ابدال [illegible] من غيرها اشترط ان يكون مع
الثاني زيادة بيان [illegible] له ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر
والمضمر من مثله [illegible] عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور ولكن
[illegible] في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من مضمر حاضر بدل
كل الا اذا افاد [illegible] ويبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال المصنف
في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب
ان تبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر باب
في حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع لكمية احاد العدد الاشيا
قال ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد
والاثنين وما وازن فاعلا يجريان على القياس العدد من ثلاثة الى تسعة يجاري على
خلاف القياس لانه يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ولو مجرورا مفردا كان العدد نحو المذكر
ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية ايام [illegible] مع العشرة نحو
ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امراة وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع
ان لم تركب بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت

على القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف
اي عشر حسنات امثالها ولولا هو لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع
الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا
لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء نحو اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث
واتبعه من ست من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد والاثنين **و**ما وازنه **فاعل**
من الفاظ العدد **كثالث ورابع** الى عاشر جريان **على القياس** فيذكران مع المذكر
ويؤنثان مع المؤنث **دائما** مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان
واحد الثالث والخامس عشر او السادس والعشرون وفي المؤنثة واحدة و
واثنتان وثالثة والثالثة الرابعة او الخامسة عشر او السادسة والعشرون
ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال اشار اليها بقوله
فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع
ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة توهمت آيات لها فعرفتها لستة
اعوام وذا العام سابع **او يضاف لما اشتق منه** فيفيد حينئذ ان الموصوف
به بعض تلك العدة المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة في اربعة
وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله **او يضاف ما دونه** اي
تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اي جاعل
الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة
الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جاز تنوينه والنصب
به كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد
على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة لا يقال هذا ضارب
زيدا او يستثنى من اطلاق ثاني فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه

واجازه

واجازه الكسائي وحكاه عن العرب **باب** في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان
ان اشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه
الفعل في منع الصرف لكن الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر
والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم
بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام
مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع الصرف** وتسمى عللا
تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الاسماء ووزن كل منهما يخالف
لوزن الاخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب
وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى فرع
ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدول وهو فرع المعدول عنه
والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع للواحد وزيادة الالف والنون وهي
فرع المزيد عليه والتانيث وهي فرع التذكير وتسمية كل واحد منها مانعا وعلة
مجاز لان كلا منها مانع وجزؤه والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين
منها او واحد يقوم مقامهما وهذه التسع **جمعها** جمع ووزن وعدل ووصف معرفة
تركب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح من قوله **وزن المركب**
عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثها لذكرها كلها بصريح اسمائها
من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله **كاحمد** فيه الوزن والعلمية
واحمر فيه الوزن والوصف **وبعلبك** فيه التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه العلمية
وعمر فيه العدل والعلمية **واحر** بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف **ومساجد**
ودنانير فيها الجمع اي صيغة منتهى الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة الالف
والنون **وسكران** فيه الوصف والزيادة **وفاطمة** فيه التانيث بالتاء والعلمية

ومثله طلحة ونايب به ذكر التنبيه على ان مسمى التانيث يكون مذكرا ايضا وزينب
فيه العلمية والتانيث المعنوي وسلمى فيه التانيث بالالف المقصورة وصحرا
فيه التانيث بالالف الممدوده ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف
من غير مجامعة مانع اخر وما لابد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان
قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب
او التانيث او العجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا
وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره الف ونون وقد شرع
في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث مطلقا اي حرفا واصدقا والجمع الذي
لا نظير له في الاحاد العربية اي لا مفرد على وزنه وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف
غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسورة لا لعارض
كمصابيح ودواب كل واحد منهما على انفراده يستقل اي يستقل بالمنع من الصرف
من غير مجامعة مانع اخر ليقامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي
فيه دالة تانيثه بخلاف غيرها في المونث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى
كانها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التانيث واما الجمع وهي دلالته على
التانيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية
معنوية من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الاحاد العربية واذا سمي به كمصابيح
منع الصرف نظرا الى اصله وكذا الوطر انيكره بعد التسمية لذلك واما منع سراويل
فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي
جمع سروالة وتقدير البواقي من الموانع لا تستقل كل منهما المنع بل لابد في حقيقته
من مجامعة كل علة المثلث مانع منهن احد امرين اما الصفة وهي ما وضع
لذات مبهمة باعتبار معنى مقصود بالوضع او العلمية وهي المراد بالمعرفة

وانما

وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية والاخرى
معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية وافهم كلامه ان
الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك وتمنع العلمية مع التركيب اي المزجي
المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب
من الاعداد والظروف والاحوال فمبني والاضافي فمصروف والاسنادي فمحكي
والافصح فيه ان يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول على الفتح
ما لم يكن اخره يا فيسكن ومع التانيث اي بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سوا كان
علما لمونث ام لمذكر وايدا على ثلاثة احرف ام لا تحرك الوسط ام لا اعجميا ام لا منقولا
من مذكر الى مونث ام لا لكن شرط حتم التانيث المعنوي في منع الصرف احد
امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزينب لتنزيل الزايد منزلة التا او تحرك
الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزايد او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة
او النقل من مذكر الى مونث كزيد اسم امراة لانه بنقله الى المونث حصل ثقل
عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي فهند يجوز فيه الوجهان كاسمي واذا
سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو
تقديرا فايره اسما القبايل والبلاد والكلم وحروف الهجا صرفها ومنعها مبنيان
على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف
ذلك او اما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع من ذلك ومع العجمة بان يكون
كون الكلمة من اوضاع غير العرب وشرط العجمة في المنع علمية اللغة العجمية بان تنقل
الكلمة وهي علم في العجم الى لسان العرب وزيادة على الثلاث كابراهيم بخلاف الثلاثي
فينصرف وان كان علما في العجمية كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام
وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فينصرف ايضا لانتفا علميته

في لغة العجم وتعرف عجمية اللسان بامور منها جروجه عن ابنية العرب كاسمعيل ومنها نقل
الايمة ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان او والقاف
كجنق او والكاف كسكرجه وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاه والسلام اعجمية الا الاربعة
محمدا صلي الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث
فهذه السبعة متصرفة ويجمعها ذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا
محمدا واوهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثه لا يوثر شي منها في المنع مع غير العلمية وهو
كذلك فيصرف صحة وقايمة وان وجد فيهما علة اخري مع التانيث وهي العجمة في صحة
والصفه في قايمة ويصرف ادرميحان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب
والزياده وان غيرها من العدل والوزن والزياده لا يتعين العلمية معه وهو
لذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخري فمثال العدل مع العلمية
عمر وزفر معدول عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم به دل ماجاء علي فعل علما
سماعه غير مصروف عاريا من ساير الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا
ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر كطوي فان فيه مع العلمية التانيث باعتبار
البقعة فلا حاجة الي تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثني
وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثه ثلاثه واربعة اربعة تحقيقا
وجوز بعضهم العدل الي عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلميه احمد ومع الصفة
احمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلميه
وشرط تخصيصه اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولي به
كاصبع واحمر علمين ومثال الزياده مع العلميه عثمان وعمران ومع الصفة عطشان
وسكران ولا تكون مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بخلاف الزياده مع العلميه
واما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا

ومنها

كما يمتنع علي مادام لان ما الحاصر في الكلام لا يوسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قايما
كان زيد دون قايما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال يجوز كخبر المبتدا
في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجمله لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الي
الاخر فالاسم هو الاعرف علي المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه
فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لا
حدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر
الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون
النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله • يكون مزاجها عسل وما ويختص
الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما بمرادفة صار الدالة علي تحول الموصوف
عن صفته التي كان عليها الي صفة اخري اما باعتبار العوارض او الحقايق فيصير
المعني واحدا نحو فكانت هبا منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة • وقوله امست خلا واسي اهلها
احتملوا • وقوله تعالي فاصبحتم بنعمته اخوانا وقول الشاعر • اضحي يمزق اثوابي
وقوله تعالي فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة
صار يختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول علي مبتدا خبره ماض فلا يقال
صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام
علي الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ويختص غير
ليس وفتي وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغنا بالمرفوع عن
الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون
الي ان معني تمامها دلالتها علي الحدث والزمان فعلي الاول معني نقصانها عدم
اكتفايها بالمرفوع وعلي الثاني دلالتها علي الزمان فقط قال في المغني والصحيح

انها كلها داله على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور له
ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف وهذا الخلاف ينبني عليه خلاف من لها
هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور او لا فمن قال بدلالتها على الحدث
اجاز تعلقها بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل
لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وامسي واصبح
بمعنى دخل في المسا وفي الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون اي تدخلون في المسا
وحين تصبحون اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي بقيت واضحي بمعنى دخل في الضحي نحو اضحينا اي دخلنا في الضحي وبات
بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلي الله عليه وسلم فقد بات بمعنى
عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل
نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو الا الي الله تصير الامور اي ترجع
وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال
موسي لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك
اي انفصل واما ليس وفتي وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم خلاف ذلك يوول
وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا فتفيد استمرار خبرها لاسمها وكان الله علي كل شي قديرا
وبجواز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو
زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جا الذي
كان ضربته والموصوف وصفته نحو جا رجل كان عالم واطرد زيادتها بين ما وفعل التعجب
نحو ما كان احسن زيدا ومعني زيادتها انها لم يوت بها للاسناد وفهم من قوله
كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف
ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد في صدر الكلام ولا اخره وهو كذلك

لان

لان ماذكرا ولا يكون معتنا بشانه ولا ذكرا اخر ايكون محط الفايدة وكلامها في
الزياده وجوز الفرا زيادتها اخرا قياسا على الغاطين اخرا والاصح المنع لان الزيادة
خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز حذف
نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق
فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف من المجزوم بالسكون
حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على
حرف او حرفين يجب الوقف عليه بها السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف
عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولي من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يكن مثله في لم
يع لان اعادة اليا تودي الي الغا الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضي حذف
لا حذف النون ان لم يلقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها على الحذف لقوتها
بالحركة العارضة لالتقا الساكنين خلافا ليونس مستندا الي قوله
اذ لم تك الحاجات من همة الفتي وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتمد في المنع
مطلق الحركة على الضرورة كقوله ولاك اسقني ان كان ماوك ذا فضل ولا ضمير
نصب متصل فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضماير ترد
الاشيا الي اصولها فلا تحذف قبلها لبعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز
الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون
للتخفيف ولا تختص بالحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك نحو وان تك حسنة
برفع حسنة وتختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها معوضا عنها بعد الحرف
ما الزايدة وذلك يطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه التعليق
فعل بفعل كما في مثل ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي اصله افتخرت
لان كنت ذا نفر قدمت العلة على المعمول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار

اصله الكن استغني

فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوض عن كان المحذوفة وادغمت
النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب
غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب
حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد
وجرى عليه في الكشرح وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا دون خبرها
وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما في مثل قول الحريري فان وصلا ألذ به فوصل
وان صرما فصرم كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما
من حديد اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا
اي ولو كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقا الاسم فضعيف وعليه ان خيرا بالرفع
اي ان في عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة وان ضممت اليه وان شرا فشر كان في
المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية
كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية
للخبر ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ليس وهو ما ولا ولات وبدا بما فقال وما النافية
عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على
المعارف والنكرات وفي دخول البا في خبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة
وهو القياس لانها حرف لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسما والافعال فاصلها ان لا تعمل قال
شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام اي بنو تميمي لا حجازي
ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون له اربعة شروط اشار الى الاولى
بقوله ان تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر نحو ما مسي من اعتب بطل عملها خلافا
للفرا وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان

في نداء الطلحة وثبة وغير وهو المجرد منها انما يرخم بشرط ضمه نحو المضموم كا
الاصابي والمحلى لا يرخم وان كان علما وعلميته نحو العلم كالنكرة المقصودة لا يرخم
وان كان مضموما ونحو بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح قياسا وهو
قياس على شاذ ومجاوزته على ثلاثة احرف فلا يرخم الثاني وان كان محرك الوسط
وجوزه الاخفش مطلقا والفرا المحرك الوسط اجرا الحركة الوسط مجرى الحرف
قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب
اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه كيا جعف في
يا جعفر ثم المرخم فيه لغتان احدهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم
فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البنا على الضم
وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شي وتسمى هذه اللغة لغة ما لا ينتظر فتقول
في جعفر يا جعف ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة بنا غير تلك
الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا وفي ثمود يا ثمي
بقلب الضمة كسرة والواو يا لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاوها لانه يودي الى
عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة و الثانية ان ينوى
المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم
فتقول في جعفر يا جعف فتحا ببقا فتح الفا وفي منصور يا منص ببقا ضمة الصاد وفي ثمود
يا ثمو ببقا الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف
وفي بعلبك يا بعل ببقا فتحة اللام ثم اعلم ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو
الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف من نحو
سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم
وكان ما قبل اخره حرف لين ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه

ولو تقديرا فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك خلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار
وسعيد وفرعون وغرنيق والي الثالث بقوله ومن نحو معدي كرب مما هو مركب
تركيب مزج الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدي وشمل كلامه ما احره ويه
كسيبويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب
وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا
مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في الندا يجوز ترخيمه في الضرورة علي اللغتين بشرط
صلاحيته لان ينادي ومجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن بالتا **فصل**
في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة ندا من يخلص من شدة او يعين علي دفع
مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل
معها من احرف الندا الا يا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة
الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة حالات احدها ان يجر بلام مفتوحة وهي
اكثر احواله الثانية ان يزاد في اخره الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من
اللام والالف ويجعل كالمنادي المستقل وهذه اقلها واذا تقرر هذا فعلي
الاولى يقول المستغيث اذا استغاث يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث
وجوبا لتنزله منزلة الضمير وجوبها للتنصيص علي الاستغاثة وهل هي زايدة
او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال وانما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام
مشابهة المنادي المضاف واذا نعت جاز في نعته الجر علي اللفظ والنصب
علي المحل نحو يا لزيد العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة علي الاصل
والبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي
لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامن اللبس اذ عطفه
علي المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث ايضا لا مستغاث من اجله

ولا

وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يا لي للمشابهة سبة فاذا تكررت معه يا فتحت اللام
نحو يا للقومي ويا للامثال قومي وعلي الحالة الثانية تقول يا زيدا لعمرو بلحاق
الف في اخره عوضا من اللام في اوله ولا يجوز يا لزيد لعمرو وعلي الثالثة يقول
يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادي المستقل ومن ذلك قوله الا يا قوم للعجب
العجيب وللغفلات تعرض للاريب وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد
اي ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة فهي ندا المتفجع عليه لفقده حقيقة
او حكما او المتوجع منه لكونه محل الم او سببا له نحو وقلت فيه يا مر الله يا عمرا
وقوله فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء
وهي من كلام النسا في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم
لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بير زمزماه فهو في قوة قولهم
وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل
مع المندوب من احرف الندا الا حرفان وا وهي الغالبة فيه والمختصة به ويا
اذا لم يلتبس بالمنادي المحض وحكمه حكم المنادي فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد
وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو وا عبد الله وا ضاربا زيدا ولك زيادة
الالف في اخره وهي اكثر احواله واليه اشار بقوله والمنادب اي يقول
وا زيدا بالف في اخره مفردا كان او مضافا لظاهر نحو وا امير المومنينا او لمضمر
نحو وا راسا او شبيها بالمضاف نحو وا طالعا جبلا او مركبا نحو وا معدي كربا ويحذف
لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من
نصر محمداه او نحو وا ابا بكراه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وا منداه فيمن اسمه منذ
او كسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه وا حذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة
في لبس ابقيا وقلبت الالف يا بعد الكسرة نحو وا غلامكي ووا وا بعد الضمة

نحو واغلامهوا واغلامكوا لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الي كاف المخاطب
وها الغايبة والمثني ولك الحاق زيادة الها بعد الف الندبة او بدلها وقفا
نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان الغرض مد الصوت والتطويل وانهم كلامه
الها لا تزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله
الا يا عمرو واعمراه وعمرو بن الزبيراه واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين
ولما فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع يتكلم علي المفعول الثاني وهو
المفعول المطلق اي الذي يصدق علي اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم
قدمه الزمخشري وابن الحاجب علي المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ
صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة وهو المصدر الفضلة اي المستغني
عنه المسلط عليه عامل ينصبه من مادة لفظه وذلك كضربت ضربا
او عامل من معناه بان وافقه في المعني ولم يكن من مادته وذلك كقعدت
جلوسا الا تري انهما متحدان في المعني دون مادته فخرج بالفضلة العمدة نحو
قيامك قيام حسن وجد جده وما بعدها نحو سمعت حديثك وقت اجلا لا كلت
وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني والمنقول
عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام
مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا
والتفاتات صفا ولت مطلوبا طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه
باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس يحتمل للقليل والكثير ومبين
لنوع بان دل علي هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقري او
باضافة كضربت ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد
كضربت الضرب اي الذي تعرفه ويسمي المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم
بتا الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ومبين لعدد

عامله

عامله بان دل علي مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جايز
تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول
المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلي هذا المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه
اما فعله او وصفه كآمر او مصدر مثله عجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط
الفعل المتصرف والتام والوصف الدلالة علي الحدث وقد يحذف ناصب
غير المؤكد جوازا لقرينة حالية او مقالية كقولك للقادم او لمن قال ساقدم
عليك خير مقدم اي قدمت وجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا
وقياسا في مواضع نحو فاما منا بعد واما فدا وانت سيرا سيرا وما انت الا
سيرا وهذا ابني حقا وله علي الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدر
او هو اسم الحدث الجاري علي الفعل وليس علما وقد ينفك عن المصدرية
الي ما هو جار مجراها لان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من
وجه كما يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب عنه اي عن المصدر غيره
فينتصب علي انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة علي المصدر فمما ناب عن المبين
اسم الالة كضربته سوطا اي ضربا بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده
مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي جلدا ثمانين جلدة فحذف
المصدر واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل علي كليته او بعضيته
مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اي ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض الا
قاويل ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل
غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه
تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقة وفرحت
جذلا وليس منه اي من النايب عنه صفته كرغدا في قوله تعالي

فكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة
كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه
طويلا فدل ذلك على انه حال لا مصدر ولا جار اقامته مقام الفاعل اذ المصدر
يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكنه
في الاوضح تبعا لابن مالك والثالث من المفاعيل المفعول له اي الذي يفعل
له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر القلبي المفهم المعلل بكسر اللام اي الواقع
علة لحدث قد شاركه المعلل وقتا وفاعلا اي في الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية
نحو قمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة
للقيام باعثة له عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو
المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية
له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون
مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به
غيره كما سياتي وبالقلبي نحو جئتك قراءة العلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز
وغيره وخالف في هذا الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضربه ونقل
انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا وبالمفهم نحو حصل لي رغبة في الخير
وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وما بعده ما اختلف فيه زمان
العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سياتي فان فقد المعلل لحدث عله
شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما
يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر انهم ارادوا بالشرط
ما لا بد منه ولا نفيه نظر ففاقد المصدرية نحو خلق لكم فالمخاطبون علة للخلق
وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام

ان

ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو
واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى
من علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة
وفاعل الذكر هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام
والهزة هي النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات احلت لهم واذكروه اذ هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت نحو جئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن
وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت
بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة
من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد ومثله نحو كلما ارادوا ان
يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز النصب
لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفي لجميعها تجوز فيه ان تجر بحرف التعليل كما قال
في الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا فا
ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في
الثاني والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط
عليه عامل بنصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى في الظرفية
وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في
لما تقدم وما في نحو يخافون يوما الله اعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب
فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصب حيث
يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما لان اسم الزمان قسمان مبهم ومختص

وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على
قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينصب على جهة التاكيد المعنوي
لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسما الايام قال المرادي
واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف
في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود
او لهما فمختص معدود كاسما الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان
ورمضان وغيرهن مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان
بعينه وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا
وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام الجهات الستة
كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي ورا وتحت وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست حالات ونحوهن في الابهام كعند
ولدى وناحية ومكان وثانيها المقادير اي الداله على مسافة معلومة كالفرسخ
والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت
مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قايم مقامك وسرني
جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى
زيد كما يتعين دمع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسما المكان كصليت في
المسجد وامت في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على
المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا
شذوذ وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم خالف
لما في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر

نوعان مولوم وساقي ومؤسسه وهي ما لا يستفاد معناها دون ذكرها واليها
اشار بقوله وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست احد جزئي الكلام
يقع في جواب كيف فخرج بالفضلة نحو القايم زيد وزيد قايم وعما بعدها النعت
نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتها لذلك والغالب
في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة
على متصف بها وتاتي من الفاعل نحو جا زيد راكبا ومن المفعول كضربت اللص
مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه
نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء
عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال
عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث هي التنكير
خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما
شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اي كيفية وقوع الفعل
منه او عليه وذلك صالح بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول
بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اي منفردا
وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين وشرط صاحبها وهو من الحال وصف
له في المعنى التعريف لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه التعريف
او ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص
بوصف او اضافة او معمول غير مضاف اليه او التعميم بان تلا نفيا او شبهه
من نهي او استفهام او التاخير بان يتاخر من الحال فالاول نحو خشعا ابصارهم
يخرجون فخشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف

والثاني نحو في اربعة ايام سوا للسايلين فسوا حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة ومنه قوله • نجيت يا رب نوحا واستجبت • في ذلك
ماخر في اليم مشحونا • وقولك عجبت من ضرب اخوك شديدا او الثالث
نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية ح
لوقوعها في سياق النفي ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله
يا صاح هل حم عيش باقيا والرابع نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فموحشا
حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجي الحال منه تاخيره عنها او الوصف
او هما وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تاخير الحال
عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها
وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه
الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا انقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز
تقدمها على صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة
تشبهه الا لمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا لمانع ككونها
نائبة خبر كضربي زيدا قايما او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جيت او منهيا
عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وتحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر
راشدا مهديا اي اذهب ووجوبا كضربي زيدا قايما وزيد ابوك عطوفا
ومن المنصوبات التمييز اي المميز بكسر اليا على البنا للفاعل لكن اشتهر
اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة وهو
اسم فضلة نكرة جامد غالبا يفسر ما ابهم من الذوات او النسب فخرج
بالفضلة غيرها نحو زيد قايم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد
ياتي بلفظ المعرفة فيوول بمعونة بنكرة معنى كقوله وطبت النفس